

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

**ينظم**

**يوم دراسي حول**

**العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية و النظم**

**القانونية الوطنية**

**يوم 10 مارس 2014**

الرئيس الشرفي لليوم الدراسي: د / تيطاوني الحاج

عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية

رئيس اليوم الدراسي : د / أيت عبد المالك نادية

أعضاء اللجنة العلمية :

د / مناع العلبة

د / طيبي سعاد

د / بن جيلالي عبد الرحمن

د / بوحية وسيلة

د / رواج جمال

أ / بن حاج الطاهر محمد

أ / بسكري حليم

أ / رجال سمير

أ / يعقور الطاهر

أ / خنوسي كريمة

أ / سعوداوي صديق

أعضاء اللجنة التنظيمية

أ / لدرع نبيلة

أ / تومي هجيرة

أ / سوماتي شريفة

أ / قمار خديجة

أ / معزوزي نوال

أ / بن عيشوش فاطمة

أ / دواعر عفاف ، أ / بلغالم بلال ،

أ / طيبون حكيم . أ / فلاق عمر ،

أ / أبو بكر

## وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

### إستمارة المشاركة في اليوم الدراسي حول العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية و النظم القانونية الوطنية

الإسم و اللقب :

الرتبة :

المؤسسة المستخدمة :

البريد الإلكتروني :

محور المشاركة :

عنوان المداخلة :

تعرض المجتمع الدولي عبر التاريخ لكثير من الحروب التي قوضت معالم حضارته و جعلت الشعوب تعاني من ارتكاب أبشع الجرائم الدولية ، و أمام عجز النظام القانوني الدولي التصدي لمرتكبي هذه الجرائم طرح موضوع إيجاد الآلية المناسبة لملاحقة منتهكي قواعد القانون الدولي و مرتكبي الجرائم الدولية . كانت البداية بعد ما عرفه المجتمع الدولي خلال الحربين العالميتين من ارتكاب لأبشع الجرائم ،فأنشئت المحاكم العسكرية ثم محكمة نورمبورغ و طوكيو و قد اعتبرت البوادر الأولى لظهور قضاء جنائي دولي دائم رغم ما تعرضت له من انتقادات ، ثم أنشئت محكمتي يوغسلافيا السابقة و رواندا و هي محاكم جنائية مؤقتة و تعرضت هي الأخرى للانتقاد .و بعد ذلك تأسست المحكمة الجنائية الدولية بموجب مؤتمر روما 1998 كمحاولة من الجماعة الدولية لتقادي الانتقادات الموجهة للمحاكم الجنائية الدولية السابقة ، و قد ساهم إنشاءها في تطوير قواعد القانون الجنائي الدولي بإيجاد سلطة قانونية دولية عليا ، و هو سبب رفض بعض الدول لوجودها خوفا من أن تحل محلها في محاكمة رعاياها إذا ما ارتكبوا الجرائم المنصوص عنها في نظام المحكمة ، و قد اعتبرت دول أخرى أن انضمامها للمحكمة يعني تنازلها عن سيادتها .

لأجل ذلك فمن المهم أن نسلط الضوء على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في متابعة مرتكبي الجرائم الدولية التي تدخل ضمن اختصاصها ، و يقوم هذا الاختصاص على فكرة أن المحكمة لا تحل محل المحاكم الوطنية في التحقيق أو المقاضاة و إنما يكمل اختصاصها هذه المحاكم ، و هو ما يتطلب ضرورة مواثمة تشريعات الدول مع نصوص نظام روما للوصول إلى إرساء الأحكام الصحيحة للاختصاص التكميلي و التعاون الواجب أن يحصل بين القضاء الجنائي الوطني و الدولي و هنا يثور التساؤل حول طبيعة العلاقة الناشئة بين المحكمة الجنائية الدولية و النظم القانونية الوطنية ، و كيف تنظم هذه العلاقة من خلال النصوص القانونية؟ و إلى أي مدى يمكن تحقيق التوافق بين القضاء الجنائي الدائم و القضاء الجنائي الوطني ؟

## مجاور اليوم الدراسي

المحور الأول : المبادئ العامة المنظمة للمحكمة الجنائية الدولية

المحور الثاني : متطلبات الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية

- طبيعة النظم القانونية للدول و مسألة الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية
- دراسة المسائل المرتبطة بامتناع الجزائر المصادقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية

المحور الثالث : اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية

المحور الرابع: التحديات التي تواجه اختصاص المحكمة الجنائية الدولية

- تحديات السيادة الوطنية للدول و الحصانة
- حجية أحكام المحكمة و آلية التزام الدول بالتعاون معها

المحور الخامس : طبيعة العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية و المحاكم الوطنية للدول .

يتم إرسال المداخلات عبر البريد الإلكتروني التالي :  
[maitredroit2009@gmail.com](mailto:maitredroit2009@gmail.com)

تاريخ مهم :

آخر أجل لاستلام الملخصات : يوم 03 / 03 / 2014

